

## الفلسطينيون في كفاحهم وعنادهم من أسطورة إلى أخرى

ماجد كيالي  
كاتب سياسي فلسطيني



اعتاد الفلسطينيون في مختلف مراحل كفاحهم، الطويل والمريع والمكلف، توصل الروح العاطفية والحماسية للتعويض عن الظلم المحيق بهم، وعن النقص المزمّن في موازين القوى وفي المعطيات العربية والدولية الموازية لإسرائيل، الأمر الذي جعل حركتهم الوطنية تخطط المفاهيم، أو تبالغ بقدراتها، أو تحل الرغبات محل الإمكانيات، بحيث بدأ الكفاح الفلسطيني، المعجون بالتضحيات والبطولات، مشوبا بالعناد وبأبروح القدرية، أكثر مما هو نابع من استراتيجية سياسية أو عسكرية؛ ومازال الوضع على هذا النحو رغم تجربة غنية ومعقدة بات عمرها 56 عاما.

مناسبة هذا الكلام الحديث عن إن "قرار الحرب والسلام"، بات في يد هذا الفصل أو ذلك، كان المقاومة (بكل أشكالها) باتت بمثابة حرب بين جيشين، أو كان الصراع يمكن أن يحسم بطريقة الضربة القاضية، يتضمن ذلك الحديث عن توازن الرعب، والرعب المتبادل، مع تأكيد أن ثمة شيئا من ذلك حصل في مراحل سابقة، أيضا، لكن من دون الوقوع في فخ المبالغة، أو تصوير الأمر كمسئلة، كان ثمة مساواة بين غير المتساويين.

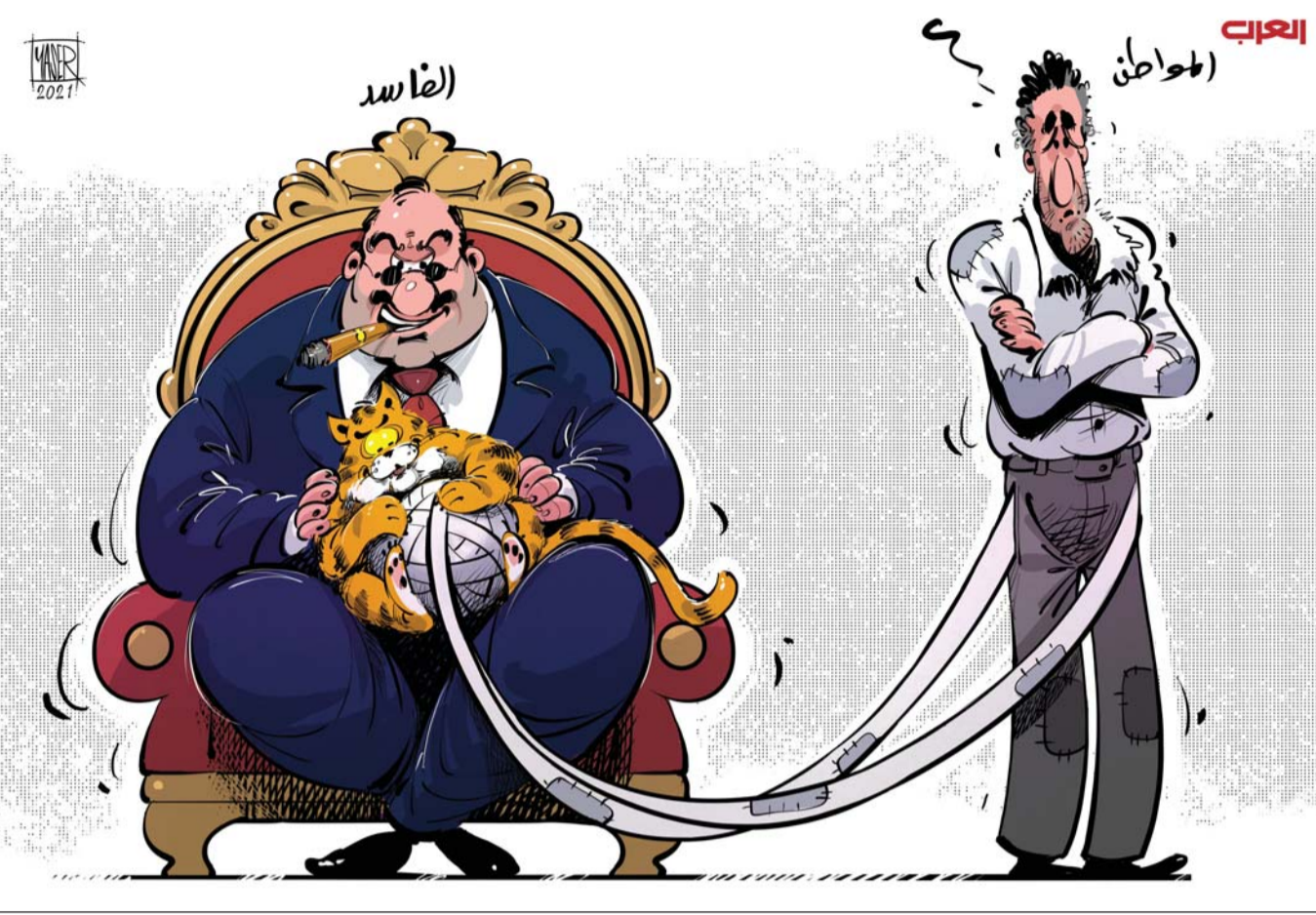
المناسبة في هذا الحديث تتأتى من بقاء البعض عند إدراكات متسرعة ورغوية، شكلية، أو أنية، إذ ولا مرة امتلك الفلسطينيون قرار الحرب أو السلام مع إسرائيل، بل كانوا مجرد بيدق في هذين الخيارين، عن علم من علم وأن حرب تشرين (أكتوبر 1973) كانت آخر الحروب العربية الرسمية، وأن اتفاقية كامب ديفيد (1977) التي عقدها مصر، فتحت باب التعاضد العربي مع إسرائيل ما أوصل إلى مؤتمر مدريد للسلام (1991)، ثم إلى اتفاقية سلام ثانية لإسرائيل مع الأردن، بالتزامن مع اتفاق أوسلو الفلسطيني - الإسرائيلي (1993)، ويستنتج من ذلك أن قرار الحرب كان في معظم الحالات في يد إسرائيل، وأن قرار السلام أو التعاضد كان في يد الأنظمة العربية، وأن الفلسطينيين لم يكن لهم رأي في الحالين، حتى في كل الحروب التي شنتها إسرائيل على الفلسطينيين منذ الانتفاضة الثانية (2000 - 2004) وصولا إلى الحرب الرابعة على غزة (2021)، رغم تميز تلك الأخيرة بردها على هجمات إسرائيل الوحشية والمدمرة، وفي نظرة موضوعية أيضا يمكن ملاحظة أن الكفاح المسلح الفلسطيني المشروع لم يغير في موازين القوى العسكرية مع إسرائيل، أي لم يؤثر عليها إلى الدرجة التي تجرّها على تقديم تنازلات، وحتى في الإحصائيات فإن العمليات الفدائية الفلسطينية بين 1965 و2000 لم تكبد إسرائيل خسارة بشرية بقدر الخسارة التي تكبدتها إبان الانتفاضة الثانية (2000 - 2004)، التي نجم عنها مصرع 1060 جنديا ومدنيا إسرائيليا، أي أن إسرائيل خسرت في أربعة أعوام أكثر مما خسرتها في ثلاثة عقود ونصف؛ وهي الفترة التي تكبدت فيها تل أبيب خسائر بشرية أكثر من أي فترة أخرى في تاريخها، في مواجهاتها مع المقاومة (حتى مقاومة حزب الله في لبنان نجم عنها مصرع 840 إسرائيليا لكن في 18 عاما (1982 - 2000).

ثمة مبالغة كبيرة في اعتبار أن الفلسطينيين كانوا قبل الانتفاضتين يوجعون إسرائيل أو يؤثرون عليها، بل إن ردت فعل إسرائيل على الكفاح الفلسطيني، لإسبما في لبنان، كانت موجعة ومدمرة للفلسطينيين وللبنانيين، بديهي أن الكفاح المسلح استنهض الفلسطينيين، وعزز هويتهم الوطنية، ووضع قضيتهم في الأجندة العربية والدولية، إلا أن ذلك كله حصل في العقد الأول لانطلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما يجب التمعّن فيه جيدا، أما بعد ذلك، فقد عاشت تلك الحركة على الإنجازات المحققة في العقد المذكور (1965 - 1975)، بل إنها بدأت تاكل من هذه الإنجازات وتصرف من تداعياتها، وضمن ذلك استعداد الفلسطينيين للتضحية، كما باتت تعيش على هامش تناقضات وتوظيفات النظام العربي للقضية الفلسطينية، وعلى سعيها للتحوّل إلى كيان سياسي / سلطة، وهو ما مارسته في لبنان، ثم في الضفة والقطاع، على نحو رسمي، بعد انحسار طابعها كحركة تحرر وطني.

معلوم أن الحركة الوطنية الفلسطينية تعاطت بشكل تجريبي وعفوي ورمزي مع الكفاح المسلح، فهي أرائه بدابة كوسيلة تعبئة وتأييد وتحريك، أو "تويرطواع" للأنظمة (حسب "فتح")، ثم اعتبرته الشكل الوحيد، بل والحتمي، للصراع ضد إسرائيل، لكنها استدرت ذلك في ما بعد فاعتبرته الشكل الرئيسي للصراع، ثم أخذ أشكال الصراع، أيضا تشمل ذلك التخبّط في طرح المفهوم فمرة كان يجري الحديث عن الحرب الفدائية أو حرب الفوار، وأخرى يتم الحديث عن الكفاح المسلح الفلسطيني، ثم يذهب الأمر للحديث عن حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، علما وأن لكل شكل ظروفه ومعطياته وأدواته وبناءه وتداعياته المختلفة عن الأخرى؛ ما يعني أن العمل المسلح الفلسطيني لم يشغل وفق استراتيجية معينة أو مدروسة، وأنه مازال يفقد هويته.

بيد أن حديث البعض وكان الفلسطينيين باتوا يمتلكون قرار الحرب والسلام، هذه الأيام، تجاوز كل المفاهيم السابقة، ما يؤكد بان القوى السائدة في الحركة الوطنية الفلسطينية لا تكفي لعدم مراجعتها لتجربتها بطريقة نقدية لاستنباط الدروس منها، وإنما هي مصرة على الاستمرار في نفس الطريق، أي خلط المفاهيم والمبالغة في الشعارات والنفخ بين الرغبات والإمكانيات في إصرار على صيحات: "سنزلزل الأرض تحت أقدامهم"، و"بالروح بالدم"، و"عالمفسد رايجين شهداء بالملايين"، فيما إسرائيل تتفرج، وتترسخ وتقوى.

على ذلك، فإن طرح فكرة عدم النقاش في شأن سلاح المقاومة، يغطي على أسئلة أساسية، بخصوص حركة حماس وما يمكن أن تفعله بقطاع غزة، حيث تسيطر عليه كسلسلة. ومثلا: هل تظن أنه يمكن تحويل القطاع إلى قاعدة لتحرير فلسطين؛ أو لتحرير الضفة؛ أو لمقاومة إسرائيل واستنزافها من غزة؛ أو هل يمكن بناء نموذج لدولة فيه تستطيع أن تعزز فكرة الكيان الفلسطيني وتطوير أحوال الفلسطينيين فيه؛ ثم هل تستطيع حماس الموازنة بين كونها سلطة وكونها حركة تحرر؛ أو بين كونها حركة وطنية وكونها ذات ارتباطات إقليمية (تبعاً للإهداءات والتحيات إياها)، لإسبما مع ارتهاؤها للمساعدات الخارجية؛ وباختصار ما المطلوب بخصوص غزة؛ وما الذي يمكن أن تتحمّله؛ أو ما هي الاستراتيجية بالضبط؟



## التنافس الودي الفرنسي - البريطاني ما بعد بريكست



د. خطار أبو دياب  
أستاذ العلوم السياسية، المركز  
الوطني للدراسات والبحوث - باريس

كاد الخلاف في مايو الماضي حول حقوق الصيد بين الصيادين الفرنسيين وجزيرة جيرسي (التابعة للمملكة المتحدة وتقع على بعد 14 ميلا من فرنسا) يشعل نزاعا غير مسبوق بين البلدين في المجال التربوي بعد قرار إنهاء العمل ببرنامج أرامسيس "ERAMSUS" الأوروبي الذي كان يسمح بالمعاملة بالمثل للآلاف من الطلاب والمدرسين من الجانبين. وهناك الكثير من العثرات المنتظرة لمرحلة ما بعد بريكست داخليا وخارجيا، ولذا تنكب فرق من الباحثين وأصحاب مصالح من الجانبين للحد من الانعكاسات السلبية.

مما لا شك أن الخيار الإنجليزي الخروج من أوروبا في 2016 شكّل تحولا أكد على تصعّد العولمة النيوليبرالية وأحدث إنذارا مبرا عن أحوال الاتحاد الأوروبي والقارة القديمة، وهكذا بعد الفراق الصعب أواخر 2020 تبدأ الأسئلة المتارجحة بين القلق والاطمئنان بخصوص مستقبل بريطانيا. ويتبين للوهلة الأولى أنها لن تكون نوعا من "سناغفورة على نهر التايمز" بل إنها تواجه كابوس ما بعد الإخلاء الورديّة حول "بريطانيا كونية" في السياسة الخارجية.

وللتذكير فإن بوريس جونسون رئيس الوزراء وأحد صانعي بريكست، كان يحلم إبان طفولته بأن يكون "ملك العالم"، والسؤال الآن بالنسبة إلى المستقبل القريب سيكون: هل ستبقى بريطانيا العظمى أم ستصبح "إنجلترا الصغيرة" بعد "الاستقلال" الذي تطالب به استكتلندا وقد تلحق بها ويلز وأيرلندا الشمالية؛ ونفس الأسئلة الصعبة تواجه بروكسل: ماذا عن الاتحاد الأوروبي بعد خروج أقوى قوة عسكرية أوروبية وخامس اقتصاد عالمي؟

أي مستقبل لأوروبا بعد تداعيات الخروج البريطاني من الاتحاد وبعد الانتخابات في فرنسا وألمانيا في 2022؟ بالطبع، لا تبدو الأجوبة سهلة لكن باريس ولندن ملزمتان بتفاهات أيا كان السيناريو والاتجاهات إذ أنه ضمن الثلاثي الأوروبي الأقوى ألمانيا - فرنسا - بريطانيا، توجد مصلحة مشتركة للطرفين الفرنسي والبريطاني بتغليب عناصر التقارب، حيال الموقف من روسيا والمراقبة.

كما في الإزمات العالمية الكبرى خصوصا في الشرق الأوسط، تبرز أهمية التنسيق المشترك ضمن الأطر الثنائية. وفي الإطار الخارجي يبرز تحديا أهمية صياغة مقاربات مشتركة حيال بعض المناطق الاستراتيجية. ضمن هذا السياق، يتوجب التركيز على "الاستراتيجية المتكاملة للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية" التي اعتمدها الحكومة البريطانية في مارس الماضي، وهي تحدد خارطة الطريق لـ"بريطانيا العالمية" المستقبلية. مع منح الأولوية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، التي تتجه لتصبح "المركز الجيوسياسي الجديد للعالم". وفي هذه المنطقة المقلبة على اهتمام اقتصادي وأمني متزايد بسبب صعود الصين في المقام الأول واحتدام الجارزة الأميركية - الصينية.

بالرغم من تنافسهما، لا بد للمملكة المتحدة وفرنسا من استكشاف أشكال التعاون في هذه المنطقة الحساسة. وبعدها أخذت زمام المبادرة في التقدم بطلب للحصول على صفة عضو مراقب في تجمع آسيان "ASEAN" والانضمام إلى الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP) مستفيدا من فرنسا، بحكم وضعها كعضو في الاتحاد الأوروبي، من الاتفاقيات التجارية مع معظم دول المحيطين الهندي والهادئ، فضلا عن التحالفات العسكرية مع أستراليا والهند وماليزيا وسنغافورة. لكن الأسئلة الكبرى تبقى ماثلة حول المواقف بشأن هونغ كونغ وتايوان، ومواجهة رغبة الصين في التوسع الإقليمي في السنوات القادمة. والسؤال الأصعب سيكون حول إمكانية بلورة فرنسا والمملكة المتحدة لعلاقات أكثر جوهرية مع الرباعي المتشكل هناك من خلال آلية "الحوار الاستراتيجي غير الرسمي بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند" في محاولة لكبح النفوذ الصيني.

يطمح جونسون إلى استعادة الأجداد الضائعة والإستدارة نحو آسيا مركز ثقل الاقتصاد العالمي، لكن للجغرافيا أحكامها وسياسات الدول تكمن فيها. ولذا يعتبر بحر المانش (الفاصل مع فرنسا والقارة الأوروبية)، والمحيط الأطلسي (الفاصل مع الولايات المتحدة الأميركية)، بوصلة توجيه سياسة لندن الخارجية وصلات فرنسا مع المملكة المتحدة.

الأجوبة لا تبدو سهلة لكن باريس ولندن ملزمتان بتفاهات أيا كان السيناريو والاتجاهات، إذ أنه ضمن الثلاثي الأوروبي الأقوى توجد مصلحة مشتركة للطرفين الفرنسي والبريطاني في تغليب عناصر التقارب

يبلغ عدد البريطانيين الذين يقطنون مناطق النورماندي الريفية في فرنسا حوالي 150 ألف شخص. هناك حوالي 13 مليون زائر بريطاني إلى فرنسا خاصة من أجل رياضة التزلج، وهناك الملايين من الزوار الفرنسيين للمملكة المتحدة. في المقابل يسود القلق حيال مستقبل التبادل بين الأجيال الجديدة خصوصا في المجال التربوي بعد قرار إنهاء العمل ببرنامج أرامسيس "ERAMSUS" الأوروبي الذي كان يسمح بالمعاملة بالمثل للآلاف من الطلاب والمدرسين من الجانبين. وهناك الكثير من العثرات المنتظرة لمرحلة ما بعد بريكست داخليا وخارجيا، ولذا تنكب فرق من الباحثين وأصحاب مصالح من الجانبين للحد من الانعكاسات السلبية.

مما لا شك أن الخيار الإنجليزي الخروج من أوروبا في 2016 شكّل تحولا أكد على تصعّد العولمة النيوليبرالية وأحدث إنذارا مبرا عن أحوال الاتحاد الأوروبي والقارة القديمة، وهكذا بعد الفراق الصعب أواخر 2020 تبدأ الأسئلة المتارجحة بين القلق والاطمئنان بخصوص مستقبل بريطانيا. ويتبين للوهلة الأولى أنها لن تكون نوعا من "سناغفورة على نهر التايمز" بل إنها تواجه كابوس ما بعد الإخلاء الورديّة حول "بريطانيا كونية" في السياسة الخارجية.

وللتذكير فإن بوريس جونسون رئيس الوزراء وأحد صانعي بريكست، كان يحلم إبان طفولته بأن يكون "ملك العالم"، والسؤال الآن بالنسبة إلى المستقبل القريب سيكون: هل ستبقى بريطانيا العظمى أم ستصبح "إنجلترا الصغيرة" بعد "الاستقلال" الذي تطالب به استكتلندا وقد تلحق بها ويلز وأيرلندا الشمالية؛ ونفس الأسئلة الصعبة تواجه بروكسل: ماذا عن الاتحاد الأوروبي بعد خروج أقوى قوة عسكرية أوروبية وخامس اقتصاد عالمي؟

أي مستقبل لأوروبا بعد تداعيات الخروج البريطاني من الاتحاد وبعد الانتخابات في فرنسا وألمانيا في 2022؟ بالطبع، لا تبدو الأجوبة سهلة لكن باريس ولندن ملزمتان بتفاهات أيا كان السيناريو والاتجاهات إذ أنه ضمن الثلاثي الأوروبي الأقوى ألمانيا - فرنسا - بريطانيا، توجد مصلحة مشتركة للطرفين الفرنسي والبريطاني بتغليب عناصر التقارب، حيال الموقف من روسيا والمراقبة.

يطمح جونسون إلى استعادة الأجداد الضائعة والإستدارة نحو آسيا مركز ثقل الاقتصاد العالمي، لكن للجغرافيا أحكامها وسياسات الدول تكمن فيها. ولذا يعتبر بحر المانش (الفاصل مع فرنسا والقارة الأوروبية)، والمحيط الأطلسي (الفاصل مع الولايات المتحدة الأميركية)، بوصلة توجيه سياسة لندن الخارجية وصلات فرنسا مع المملكة المتحدة.

